مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: الاقتصاد الفلسطيني بين الوحدة ومحاولات التفكيك: قراءة في الدراسات السابقة
اسم الكاتب: د. أحمد خالد عكاشة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1661
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاقتصاد الفلسطيني بين الوحدة ومحاولات التفكيك: قراءة في الدراسات السابقة *

د. أحمد خالد عكاشة **

* تاريخ التسليم: 14/ 12/ 2015م، تاريخ القبول: 27/ 2/ 2016م.
** أستاذ مساعد/ ديوان الرقابة المالية والإدارية/ غزة/ فلسطين.

ملخص

تتحدد مشكلة الدراسة في كشف الواقع الاقتصادي الذي يفرضه الانقسام في القطاع على الوضع الفلسطيني، ولذلك يمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تعرف أبعاد فصل قطاع غزة عن الاقتصاد الفلسطيني، والخطورة التي ستلحق بالقضية الفلسطينية نتيجة لذلك، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض تطور الاقتصاد الفلسطيني والمراحل التي مر بها، وحالة الضعف البنيوي الذي يعاني منه جراء السياسات الإسرائيلية منذ 1967، وتشير الدراسة إلى الخطوات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بعد انتفاضة الأقصى عام 2000، واستهداف الاقتصاد الفلسطيني، والمخططات الاسرائيلية للسيطرة على القدس وفصلها عن الأراضي الفلسطينية، والعدوان على غزة ومحاولة فصلها، لرسم واقع جديد على الأرض يخدم المخططات الإسرائيلية.

كما تتناول الدراسة واقع الاقتصاد الفلسطيني، والسيناريوهات المتوقعة، إذ تتغير استراتيجية إسرائيل من السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، إلى استراتيجية جديدة تتمثل في تفكيك المكونات الاقتصادية الفلسطينية، بما يخدم التوجه الإسرائيلي لمنع قيام الدولة الفلسطينية، وبينت الدراسة خطورة السيناريو القاضي بفصل قطاع غزة عن الاقتصاد الفلسطيني، وأن أفضل وسيلة لمواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية تتمثل في تطوير الاقتصاد الفلسطيني والتخلي التدريجي عن العلاقة مع إسرائيل، وتعزيز العلاقة التكاملية بين المكونات الفلسطينية من ناحية، وبين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد العربي المجاور من ناحية أخرى، والعمل على إحياء تجارة الترانزيت

كلمات مفتاحية: اقتصاد فلسطيني، تفكيك اقتصادي، اقتصاد القدس، اقتصاد غزة، تكامل اقتصادي

The Palestinian economy between unity and attempts of dismantling.

Abstract:

The problem of this study is specified in identifying the economic reality imposed by the intra- Palestinian division and its impact on the Palestinian situation.

The main objective of the study is restricted in pinpointing the dimension of separating Gaza Strip from the economy as a whole, in addition to the risk it imposes on the Palestinian question as a result of this. The descriptive analytical approach has been used within identifying the economic development and the stages experienced as well as the state of economic weakness that Palestinian economy faces as a result of the Israeli policies since 1967. Also, the study indicates the steps taken by the Israeli occupation after the Aqsa Intifada in 2000 which targeted the Palestinian economy and the Israeli plans to dominate Jerusalem in a bid to separate it from the other Palestinian territories and the recurrent aggressions on Gaza to separate it and to create new facts on the ground. The study addressed the reality of the Palestinian economy, and the potential scenarios. Israeli strategy, however, is being changed from controlling the economy and make it subordinate to its Israeli encounter to a new strategy represented by dismantling the essential Palestinian economy components to serve the Israeli approach aimed at preventing any possibility of creating the Palestinian State. The study made clear the risks that will result from separating Gaza from the Palestinian economy. The best way to confront the Israeli policies is to develop the Palestinian economy and to abandon gradually the relation with Israel and enhance the complementary link between all the Palestinian components from one hand and strengthen the relations between the Palestinian economy and neighboring Arab economy from the other hand, as well as making efforts to recover the transit trade.

Key words: *Palestinian economy, economic dismantling, Jerusalem economy, Gaza economy, economical integration*

مقدمة:

كان من نتائج حرب عام 1948م خسارة الكثير من الأراضي العربية والفلسطينية، ووقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأدى ذلك إلى انقسام حاد في الأراضي الفلسطينية، فقد ظل جزء من القدس بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة منطقتين منفصلتين دون احتلال، واستمر الانفصال بينهما حتى عام 1967م، حين احتلت اسرائيل تلك المناطق، وعلى عكس الحال مع القطاع، لم تنسحب منها حتى الآن.

وفي 13/ 9/ 1993م وقعت منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومة الإسرائيلية اتفاق الاعتراف المتبادل في واشنطن، وفي الثامن عشر من أيار عام 1994م تسلمت السلطة الفلسطينية إدارة تلك المناطق، ولم يكن هناك مؤسسات ذات كفاءة لتخدم التوجه الوطني في إقامة الدولة وإرساء دعائمها، بل وجدت السلطة الفلسطينية أن تلك المؤسسات قد أقيمت لخدمة أهداف الاحتلال، حين عمدت إسرائيل الى تهميشها، ومنعها من ممارسة أي دور وطني يخدم الأهداف التنموية، ولذلك وضعت السلطة الفلسطينية خططاً طموحة لرفع المستوى العام للاقتصاد الفلسطيني، وتواترت عملية بناء المؤسسات، وقد أدى سيطرة السلطة الفلسطينية على معظم المناطق الخاضعة لها: القدس، والضفة والقطاع في التخلص من إشكالية التفكيك، وعودة الدمج الاقتصادي الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

- « يؤدي فصل المكونات الفلسطينية التي تتمثل في– قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة – إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، والحد من تطوره «.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

- هل يمكن وجود اقتصاد قادر على الاستمرار لقطاع غزة منفرداً، في حال تفكيكه عن الاقتصاد الفلسطيني؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

- ما الواقع العام للاقتصاد الفلسطيني في ظل وحدة الضفة والقطاع؟
- هل يعتبر الفصل الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة خياراً فلسطينياً؟
- كيف يكون الوضع الذي سيصل إليه الاقتصاد الفلسطيني إذا انفرد عنه قطاع غزة؟

أهمية الدراسة:

تبرز هذه الدراسة النقاط الآتية:

- طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الضفة والقطاع والقدس المحتلة باعتبارها مكونات الاقتصاد الفلسطيني.
- مخاطر سيناريو فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكيك الاقتصاد الفلسطيني.
- توضيح الرؤية المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني في ظل سيناريوهات مختلفة.

أهداف الدراسة:

- التركيز على وحدة الاقتصاد الفلسطيني في وحدة قضيته الوطنية، وبيان مخاطر الفصل بين مكوناته.
- تسليط الضوء على حالة الانقسام الداخلي، وأثرها في القضية الفلسطينية عامة، والاقتصاد الفلسطيني خاصة.
- إبراز الخطوات التي يقوم بها الاحتلال في استغلال الانقسام، لفصل المكونات الفلسطينية، والاستفراد بكل واحدة منها.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة بما يأتي:

- هناك علاقة بين وحدة الاقتصاد الفلسطيني وفرص التطور والنمو الاقتصادي.
- يوجد آثار سلبية تنتج عن فصل القدس وقطاع غزة والأغوار عن الاقتصاد الفلسطيني
- هناك إمكانية لوضع استراتيجيات وخطط اقتصادية فعالة في حال توحيد الاقتصاد الفلسطيني

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث، واعتمد على الأرقام الصادرة عن الجهات الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، ماس) والعربية والدولية الرسمية (UNDP، البنك الدولي، الاونكتاد) ، إضافة إلى بعض المؤسسات غير الرسمية الإسرائيلية (بيتسيلم، جيشاه) .

محددات البحث:

ألحق الانقسام الداخلي ضرراً كبيراً بالاقتصاد الفلسطيني، وفي ظل الانقسام شهدت الأراضي الفلسطينية كافة تسارع الاستيطان وسياسات الاحتلال والتهويد، وحصاراً اقتصادياً على قطاع غزة، ولذلك كان من الصعوبة إجراء فصل بين أضرار لحقت بالاقتصاد الفلسطيني بسبب سياسات الاحتلال، وأضرار لحقت به بسبب الانقسام الداخلي، ما زاد من صعوبة البحث في هذا الإطار.

خطة البحث:

يضم البحث ثلاثة فصول، يتناول أولها تطور الاقتصاد الفلسطيني، بينما يتطرق الفصل الثاني لواقع الاقتصاد

الفلسطيني، من حيث السكان ثم القوى العامة، يليه القطاعات الإنتاجية، وفي الفصل الثالث يركز البحث على سيناريوهات الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة القادمة، إذ يمكن النظر في الاحتمال الأول من بقاء الاقتصاد الفلسطيني على حاله مستقلاً عن غيره، مع إضافة تعديلات جوهرية على المصالحة والوفاق الوطني، والسيناريو الثاني بقاء الحال كما هو دون إدخال تعديلات جوهرية على واقع الانقسام الفلسطيني، وقبول كل طرف بالآخر في مكانه، والثالث ينظر الى سيناريو وحدة الاقتصاد الفلسطيني وتكامله الإقليمي، بينما يشير الاحتمال الرابع إلى أخطر السيناريوهات وهو احتمال تفكيك الاقتصاد الفلسطيني، وينتهي البحث بالنتائج والتوصيات.

الفصل الأول: تطور الاقتصاد الفلسطيني

شهد الاقتصاد الفلسطيني فترات متلاحقة من التطور التاريخي، فقد خضعت الأراضي الفلسطينية التي تشمل القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، تحت هيمنة الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م، في ظل سياسة اقتصادية جائرة بحق الاقتصاد الفلسطيني [1] ويشكل كل منها أصلاً بحد ذاته [2] ، تمثل أولها في محاصرة مصادر نمو الاقتصاد الذي يكون بتقليص قاعدة الموارد الطبيعية، من خلال مصادرة الأراضي وتخفيض المساحة الزراعية المتاحة لاستعمال المواطنين، والاستيلاء على مصادر المياه [3] ، كما تمثلت السياسة الإسرائيلية في تقليص الموارد البشرية من خلال سياسات التهجير، وإعاقة تأهيلها، أما الأداة الثالثة التي استخدمتها تلك السياسة فكانت التحكم في أوجه الاستثمار عبر التراخيص والقيود التابعة لها، كما حرم الاقتصاد الفلسطيني من أدوات التراكم الرأسمالي، إذ أُغلقتْ المصارف العربية، وأحجمت البنوك الإسرائيلية عن منح التسهيلات المصرفية [4] ، وفرضت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية رقابة مشددة على نشاطات التجارة الخارجية للأراضي المحتلة [5] ، وكان للبنى التحتية الفلسطينية نصيب فيها، فقد تعمد الاحتلال إهمالها وعدم تطويرها [6] ، كما قام بإلحاق سوق الأراضي المحتلة بالسوق الإسرائيلي، وفرض النظام الضريبي الإسرائيلي عليها، ويمكن القول، إن الاحتلال وضع آليات للسيطرة [7] على عوامل الإنتاج (احتلال الأرض والعمل) والسيطرة على السوق والمبادلات الخارجية (احتلال السوق) ، والسيطرة بالسياسة النقدية والمالية (احتلال رأس المال) .

وقد أدت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية إلى تمزيق الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات محاصرة، وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالضعف الشديد والتشوه [8] ، وكان النمو الحقيقي للناتج المحلي سالبا، وانخفضت مساهمة الناتج المحلي في تكوين الناتج القومي الإجمالي وتراجعت قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب فرص العمل، وتدنت قدرته على تكوين المدخرات الوطنية، وبلغ العجز في الاقتصاد الفلسطيني (1986) حوالي 248 مليون$ [9] ، ما أوصل إلى تراجع كبير في القدرة على الاستثمار [10] .

وتسلمت السلطة الفلسطينية زمام الأمر (1994) ، إذ كان الاقتصاد الفلسطيني هشاً، يئن تحت آثار الاحتلال، وبدأت بإقامة المؤسسات التي تمكنها من إدارة البلاد، ورسم السياسة الاقتصادية التي تسهم في التنمية، واتخذت السلطة خطوات أكيدة أدت الى رفع فعالية الاقتصاد وزيادة نموه، وتحسين البيئة الاستثمارية الفلسطينية [11] ، فقد صدر عدداً من القوانين الاقتصادية، ووقعت السلطة عدداً من الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى [12] ، وقد أسهمت الاتفاقيات السابقة في زيادة فرص التصدير، ورفعت سقف التوقعات الاقتصادية الإيجابية، وكانت السلطة الفلسطينية ترغب في استكمال طموحها لتوسيع دائرة التبادل التجاري وتطبيق البرنامج الإنمائي الفلسطيني العام [13] ، الا أن اندلاع الانتفاضة الثانية حالت دون قدرتها على استكمال ذلك الطموح.

وقد خلقت السياسة الاقتصادية المذكورة مؤشرات إيجابية [14] ، فقد ارتفع حجم الإنتاج الصناعي من 888.9 مليون$ (1994) ، الى 1.6 مليار$ (1999) ، وبمعدل 14.4%، بينما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من 353 مليون$ (1994) الى 787.1 مليون$ (1999) ، وتطور حجم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من 13.3% (1994) الى 17.4% (1999) ، كما زاد عدد العاملين في القطاع الصناعي من 50532 عاملاً (1994) الى 72660 عاملاً (1999) ، وارتفع الدخل القومي الإجمالي من 3531 مليون$ (بالأسعار الجارية 1994) ليصل الى 5850 مليون$ (1999) ، وبمعدل سنوي قدره 13%، كما ارتفع معدل النمو السنوي في عدد المنشآت حوالي 5% خلال –1994 1999، ولوحظ أن هذا الارتفاع كان في الصناعات التحويلية.

وقد اندلعت الانتفاضة الثانية نهاية سبتمبر 2000، واجهها الاحتلال الإسرائيلي بإجراءات بالغة الأثر على الاقتصاد الفلسطيني [15] ، فقد بدأ على الفور باستهداف القطاعين العام والخاص في آن واحد، واستهدفت الطائرات الحربية مقرات السلطة الوطنية الفلسطينية، وممتلكات المواطنين والقطاعات الإنتاجية كافة، وضرب حصاراً على الأراضي الفلسطينية [16] ، وأغلَقَ المنافذ الخارجية، بالإضافة الى إنشاء العديد من الحواجز العسكرية الجديدة بين المدن الفلسطينية، وارتفعت تكاليف النقل للمواد الخام اللازمة للصناعة، وواجهت المواد المصنعة عقبات أخرى في تحركها داخلياً، أو التصدير إلى الخارج [17] ، وكانت هذه الاجراءات قد تسببت في تدمير المؤسسات الإنتاجية، وتفشي البطالة والفقر، وتدهور العلاقات الداخلية، واندلاع النزاعات المسلحة والفلتان الأمني، وتزايد عجز السلطة في السيطرة على الجبهة الداخلية، وتحول المجتمع في الاعتماد على المساعدات الدولية، وازداد التشوه في الاقتصاد الفلسطيني، وفاق حجم التدمير خلال 2000 – 2004 مبلغ 16 مليار$، وهو يزيد عن

حجم التمويل الذي تلقته السلطة خلال تلك الفترة [18].

وشهدت الأراضي الفلسطينية الانتخابات التشريعية عام 2006، وفوز حركة حماس بأغلبية المقاعد، وشكلت الحكومة الفلسطينية، وقامت حماس لاحقاً بالانفراد بالحكم في القطاع (2007) بعد موجة من الأحداث العسكرية، التي تسببت في إبعاد السلطة الفلسطينية عن مسرح الأحداث فيه، وتلا ذلك وصول القطاع إلى مرحلة الحصار الاقتصادي الخانق [19] ، وقامت إسرائيل بعدوان على القطاع استهدف البنية التحتية، ومحطة توليد الكهرباء والجسور في يونيو عام 2006م [20] ، ودخل الاقتصاد الفلسطيني في أسوأ المراحل التي مر بها، واستغلت إسرائيل الانقسام الفلسطيني وواصلت خطتها المنهجية نحو فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس، كما استغلت إسرائيل إعلان المجتمع الدولي الحظر على حركة حماس، وأمعنت في الفصل، وتعرض قطاع غزة لموجات متلاحقة من العدوان [21] ، كان أولها حرب 2008 – 2009م [22] ، قدرت الخسائر فيه بحوالي 2.2 مليار$ [23] ، وكان نتيجة الانقسام الضرر الكبير الذي لحق باقتصاد قطاع غزة خاصة [24] ، والاقتصاد الفلسطيني عامة.

الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الفلسطيني

أولاً: القدس والضفة الغربية وقطاع غزة

شكل اقتصاد القدس قبل الاحتلال الإسرائيلي نسبة مهمة من مكونات الاقتصاد الوطني الفلسطيني [25] ، تراوحت حوالي 15%، وقد استطاعت إسرائيل خلال العقود السابقة من الاحتلال إضعاف مشاركة القدس، وفرضت حالة من التهميش عليه [26] ، وتصاعد الهبوط في هذه النسبة في السنوات الأخيرة، إذ وصلت عام 2013 الى 8% فقط، رغم جهود السلطة الفلسطينية في محاولة استرجاع مكانة الاقتصاد المقدسي بعد 1994م، الا أن إسرائيل نجحت باستغلال الأوضاع الأمنية والعسكرية التي سادت العلاقة مع السلطة الفلسطينية، عقب هبة الأقصى عام 2000م، في فرض حالة مبرمجة من العزلة لأنشطة السلطة الفلسطينية السياسية والاقتصادية في القدس [27] ، وفرضت عليها حظرا وعدم مزاولة أعمالها السيادية، ونتيجة لذلك بدأ اقتصاد القدس يعيش حالة انفصالية [28] ، وبلغ عدد المؤسسات العاملة في النشاط الاقتصادي في القدس لعام 2012م حوالي 9570 مؤسسة، وبنسبة 7% من المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية، يعمل بها 31330 عاملاً، وبنسبة 8% من إجمالي العاملين في المنشآت الفلسطينية [29] ، وحجم الإنتاج فيها حوالي 1،307 مليون$، وذلك يشكل 17% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، وبلغت القيمة المضافة التي حققتها هذه الأنشطة لنفس الفترة حوالي 997 مليون$، بينما وصلت قيمة الاستهلاك الوسيط إلى حوالي 310 مليون$ (جدول رقم3).

وتسهم الأنشطة الاقتصادية في القدس في استيعاب العاملين المقدسيين، إذ تدل الإحصاءات لعام 2014 أن القطاع الزراعي يسهم بنسبة لا تذكر من مجموع العاملين (1.9%) ، بينما يساهم القطاع الصناعي بنسبة 13.8%، والتجارة والسياحة تحتل ما نسبته 20.7%، ويعمل في قطاع النقل والمواصلات ما نسبته 8.1% من العاملين المقدسيين، وكما هو الوضع في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، فإن اقتصاد القدس جراء السياسة الإسرائيلية في التهميش والفصل أصبح اقتصادا خدمياً بالدرجة الأولى، إذ يستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة في استيعاب العاملين، تصل الى 23.8% [30] ، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع وزن العاملين في قطاع البناء في القدس بشكل ملحوظ، نظراً للتغول الإسرائيلي في البناء والاستيطان، فوصلت مساهمة قطاع التشييد والبناء في حجم العمالة إلى 31.7%، وقد حقق القطاع الصناعي في القدس ما نسبته 11.4% من إجمالي القيمة المضافة لاقتصاد القدس البالغ حوالي 1،023.8 مليون$ لعام 2013م، وقطاع الزراعة بنسبة 3.% وقطاع التجارة بنسبة 41%، بينما يستحوذ قطاع الخدمات كما هو الوضع الفلسطيني عامة، على ما نسبته 42% من إجمالي القيمة المضافة المحققة في اقتصاد القدس [31].

وتحتل الضفة الغربية أهمية استراتيجية فهي تقع غربي نهر الأردن، بطول سبعين كيلو متراً بالإضافة الى الشاطئ الغربي والشمالي الغربي للبحر الميت، بطول يصل الى أربعين كيلو متراً، أما بقية الجهات الثلاث الأخرى فيحدها خط الهدنة مع إسرائيل، وتبلغ مساحتها حوالي 5650 كيلو متر مربع، وذلك حسب الإحصاءات الأردنية، ومن وجهة النظر الإسرائيلية تشكل هذه المساحة حوالي 5505 كيلو متر مربع، والفرق بين المساحتين هو مساحة مدينة القدس الشرقية التي لا تحتسبها إسرائيل ضمن مساحة الضفة، والتي أعلنت عن ضمها القسري ضمن إحدى الخطوات الصهيونية للسيطرة على المزيد من الأراضي العربية [32] ، وتسهم الضفة بما يقارب من 75% من الاقتصاد الفلسطيني، إذ تبلغ مساهمتها حوالي 5،742 مليون$ عام 2014م ونسبة 77% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني [33] ، وتساهم بنفس النسبة في القيمة المضافة التي شكلها الاقتصاد الفلسطيني ككل [34] ، كما تساهم بنسبة 64% من حجم القوى العاملة الفلسطينية [35].

وظل قطاع غزة جزء من لواء غزة في فلسطين في أثناء الانتداب البريطاني، وكانت مساحة هذا اللواء حتى مايو 1948م حوالي 13 مليون دونم، أو ما يعادل نصف مساحة فلسطين، واعتمد جزء كبير في هذا اللواء على الزراعة، وقد احتلت المساحة المزروعة في أراضيه حوالي 4 مليون دونم [36] ، وساهم إنتاجه الزراعي في تزويد سكان فلسطين بنصف احتياجاتهم تقريبا من المحاصيل الزراعية، وحينما احتلت العصابات الصهيونية لواء غزة عام 1948م، لم يتبق منه منذ ذلك الحين إلا المساحة الصغيرة التي عرفت فيما بعد باسم قطاع غزة، وقد بلغت

مساحتها حوالي 360 كيلو متر مربعا [37] ، وهو منطقة سهلية تطل على ساحل المتوسط، وبعدما احتلت إسرائيل القطاع منذ الرابع من حزيران 1967م، وعاثت فيه فسادا، انسحبت من أجزاء منه فور تسلم السلطة الفلسطينية للأمور، بينما أكملت انسحابها منه، من طرف واحد في أيلول 2005، تحت ذريعة فك الارتباط مع القطاع، هروبا من أي التزام مع أي طرف آخر، مبقيا السيطرة الفعلية على القطاع للاحتلال، دون تواجد عسكري على أراضيه [38] ، ويعيش القطاع في الوقت الراهن حالة من الانقسام السياسي والحصار الاقتصادي المفروض عليه، ما أحدث تراجعاً في مساهمة اقتصاده مع الاقتصاد الفلسطيني الكلي، ولذلك يرى الباحث أن اقتصاد قطاع غزة واقتصاد القدس يأخذان الاتجاه العام نفسه في التهميش والابتعاد عن الاقتصاد الفلسطيني، إذ تدل المؤشرات أن حجم مشاركة اقتصاد القدس واقتصاد القطاع تتناقص باستمرار [39] .

ثانياً: السكان والقوى العاملة

بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية حوالي 4،550،368 نسمة، في منتصف 2014م [40] ، يتوزعون جغرافيا الى 2،79 مليون نسمة في الضفة الغربية، بينما يضم قطاع غزة حوالي 1،76 مليون نسمة، ومن هذا العدد ما يقارب من 411،640 نسمة يقطنون في مدينة القدس (نسبة سكان القدس 9،1%، الضفة 52،2%، القطاع 38،7%) [41] ، وكانت الآمال الفلسطينية المعقودة عالية جداً بأن يزيد عدد الفلسطينيين بدرجة عالية، نتيجة عودة المهاجرين إلى الأراضي التي تتسلمها السلطة الفلسطينية، إذ تتوقع المصادر أن يصل عدد السكان في الأراضي الفلسطينية الى 7،4 مليون نسمة عام 2025م [42]

وقد وصل معدل النمو السكاني في الاقتصاد الفلسطيني لعام 2014م حوالي 2،9% (القدس 1،9%، الضفة الغربية 2،59%، القطاع 3،41%) [43] وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل العالمي للنمو السكاني، الذي يصل إلى 2،7% لنفس الفترة تقريباً [44] ، وتبلغ فترة الحياة المتوقعة في فلسطين حوالي 73،2% [45] وقد أظهرت النتائج الإحصائية المذكورة أن عدد اللاجئين الفلسطينيين قد وصل الى 1،821،261 نسمة لعام 2013م، وبنسبة 41،2% من إجمالي السكان لهذا العام، ويشكلون ما نسبته 26،1% من إجمالي السكان في الضفة الغربية، بينما يشكل اللاجئون حوالي 65.3% من إجمالي سكان القطاع [46] ، وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة لعام 2014 ما نسبته 45،8%، ونسبة القوى العاملة حوالي 47.7% [47] ، بينما وصل معدل البطالة إلى 26،9% [48]

وخلال الربع الأول 2015 [49] ، بلغ عدد المشاركين في القوى العاملة حوالي 1،276،000 شخصاً منهم حوالي 810،300 شخصاً في الضفة الغربية وحوالي 465،700 شخصاً في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية 45،6% مقابل 45،5% في قطاع غزة، أما عدد العاطلين عن العمل في فلسطين فقد بلغ حوالي 326،100 شخص، بواقع 193،600 في قطاع غزة، 132،500 في الضفة الغربية، وهناك تفاوتٌ كبيرٌ في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغ المعدل في قطاع غزة 41،6%، مقابل 16،3% في الضفة الغربية خلال نفس الفترة، وارتفع عدد العاملين في السوق المحلي من 827،700 عاملاً في الربع الرابع 2014 ليصبح حوالي 835،300 عاملاً في الربع الأول 2015

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية

بلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين ما يقرب من 9،015.2 مليون$ بالأسعار الثابتة عام 2014م، ووصل التكوين الرأسمالي الإجمالي حوالي 1،363.3 مليون$، ليصل الناتج المحلي الإجمالي الى 7،449.0 مليون$ تقريبا، ليكون صافي الصادرات من السلع والخدمات حوالي 2،929.5 مليون$ [50] ، وهي قيمة سالبة بالطبع، ووصلت نسبة الفقر بين الافراد لعام 2011 الى 25،8%، ويعاني 13% من الأفراد من الفقر الشديد، ومتوسط استهلاك الفرد الشهري من السلع والخدمات يبلغ 165 دينارا أردنياً [51] .

رابعاً: القطاعات الإنتاجية الفلسطينية

يتكون الاقتصاد الفلسطيني كما هو الحال في أي اقتصاد آخر، من شبكة متوازنة ومتناسقة من العلاقات التي تحكم أجزاءه، وتحرك مجرياته، وتعرف بالهيكل الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية، ويمكن للباحث في الاقتصاد أن يتناول بالتحليل للهيكل الاقتصادي للوصول إلى الحكم على قوة هذا النشاط أو غيره من الأمور.

يلعب قطاع الزراعة أهمية بالغة في الاقتصاد الفلسطيني في بلد زراعي مثل فلسطين، يسهم هذا القطاع بما نسبته 10.5% في توظيف العمالة الفلسطينية، عام 2013م، بينما يحتل قطاع الصناعة 12.2% منها، أما البناء والتشييد يساهم بنسبة 15.6%، ويعتبر قطاع الخدمات الأكثر استيعابًا للعاملين في السوق المحلي حيث بلغت نسبة العاملين فيه حوالي 35.7% [52] (الضفة الغربية 33.7%، قطاع غزة، 56.6%) ، وهناك 23.2% من العاملين يعملون في القطاع الحكومي بواقع 38.9% في قطاع غزة، و16.8% في الضفة الغربية [53] ، وهذا يعكس مدى التشوه في الاقتصاد الفلسطيني جراء الاحتلال الإسرائيلي.

كما يسهم القطاع الزراعي بنسبة 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة 309.9 مليون$، أما القطاع الصناعي فيشارك بمبلغ 1،158.5 مليار$، وبنسبة 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يسهم قطاع الانشاءات بما يزيد عن 10% من هذا الناتج، وبقيمة 758.7 مليون$، وتسهم تجارة الجملة بما نسبته 17.3%، والنقل والتخزين بما نسبته 1.7%،

ويصل قطاع الخدمات إلى ما نسبته 19.8%، من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر آخر على عدم متانة الهيكل الاقتصادي الفلسطيني، بل يؤكد التشوه الحاصل في الاقتصاد الفلسطيني، أما المؤشر الثالث على تشوه الهيكل الاقتصادي الفلسطيني هو هيمنة قطاع الخدمات على القطاعات الأخرى كافةً في مساهمته في القيمة المضافة، إذ يلاحظ أن النسبة وصلت الى حوالي 47%، لذلك يمكن القول، إن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي بالأساس [54].

جدول (1)

مساهمة للقطاعات الإنتاجية في الهيكل الاقتصادي الفلسطيني (2014)

النشاط الاقتصادي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	متوسط نصيب العامل بالدولار [55]	المساهمة في العمالة والتوظيف%	معدل الأجر اليومي الاسمي (شيكل)	معدل الأجر اليومي الحقيقي (شيكل)
الزراعة وصيد الأسماك	3.8	3,281.0	10.6	47.5	43.4
الصناعات التحويلية	14.5	10,002.8	13.4	71.8	65.6
الانشاءات	7.2	7,418.6	8.9	90.0	82.3
تجارة الجملة	17.3	8,350.6	19.2	60.7	55.5
النقل والتخزين	1.6	3,051.4	4.8	49.6	45.3
المعلومات والاتصالات	5.8	53,284.0	1.0	106.5	97.3
الخدمات والفروع الاخرى	49.8	10,997.6	42.1	93.8	85.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014م، ص23

الفصل الثالث: السيناريوهات المستقبلية أمام الاقتصاد الفلسطيني

يعيش الشعب الفلسطيني في الوقت الراهن في ظل متغيرات دولية وإقليمية معقدة، تركت آثارها في مجريات حياته اليومية ومستقبله السياسي والاقتصادي، ما بين التمزق في الحالة العربية [56] ، والانقسام الداخلي الفلسطيني [57] ، والتغيرات في المجتمع الإسرائيلي، ومن الممكن أن نتلمس بعض التوقعات التي سيؤول إليه الوضع الفلسطيني في المستقبل، بالتركيز على الرؤية الاقتصادية دون غيرها.

السيناريو الأول: تفكيك قطاع غزة عن الضفة (خيار الفصل)

طمحت إسرائيل منذ نشأتها إلى تفكيك ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وتفويت الفرصة أمام احتمالات إعادة الاندماج والوحدة بينها، بهدف عرقلة إقامة الدولة الفلسطينية، وقد ظل الطموح الصهيوني منذ ذلك الحين خياراً استراتيجياً أن ينفصل قطاع غزة [58] ، أو أن يشكل القطاع مشروعاً منفرداً لدولة صغيرة تفشل حل الدولتين، وقد أجمعت كل الحكومات المتعاقبة في إسرائيل على ضرورة فصل غزة عن الضفة الغربية [59] ، وخلق كيان منفرد وفق الرؤية الصهيونية، يفشل دور منظمة التحرير، ولن تسمح إسرائيل لغزة بأن تعود الى الضفة الغربية، حتى لو اضطرت لخوض الحروب [60] ، لأن غزة هي بوابة الحل السياسي في حصول الفلسطينيين على دولة.

ولقد طرح الفكر الصهيوني منذ قيام إسرائيل عدداً كبيراً من مشاريع الفصل [61] ، وتفكيك المكونات الفلسطينية تحت شعار التسوية، وقد منيت هذه المشاريع بالفشل أمام الإرادة الفلسطينية، فقد كان المشروع الأمريكي الإسرائيلي فيما يعرف بالتقاسم الوظيفي [62] أحد مشاريع الفصل، كما حاولت إسرائيل وضع سيناريو آخر للتفكيك تمثل في تشكيل ما يعرف في حينه بروابط القرى [63] ، إلا أن هذا المشروع واجه نفس المصير الذي واجهه التقاسم الوظيفي، وكان آخر السيناريوهات التي حاولت إسرائيل تمريرها لتعزيز الفصل بين الفلسطينيين هو إخلاء غزة عسكريا من طرف واحد (2005) دون التنسيق مع السلطة الفلسطينية [64] .

وفي سبيل تنفيذ الفصل، تتكرر الدعوات الإسرائيلية منذ تفجر الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) بالتخلص من قطاع غزة، وتكمن هذه الدعوات بالمطالبة بالانسحاب من غزة من طرف واحد، وما رافقها من مصطلحات مثل خيار غزة– غزة أولاً، وخيار: غزة الآن، الى غيرها من المفردات [65] ، ومنذ تولي السلطة زمام الأمر، زادت إسرائيل من طموحها للقيام بفصل المكونات الفلسطينية، ولوضع نوعاً من القبول لدى الفلسطينيين توالت الوعود بالازدهار الاقتصادي، وشهدت المنطقة اتفاق باريس الاقتصادي 1994 [67] ، وجاءت خطة كيري للسلام الاقتصادي، ولكنها لم تر النور أمام التعنت الإسرائيلي، وعقد مؤتمر أنابوليس (2007) ، والمؤتمر الدولي لإعادة إعمار غزة (مارس2009) ، كما عقد في القاهرة في 12/ 10/ 2014

مؤتمر دولي لإعادة إعمار غزة [68] ، وقد ظهر مصطلح التعاون الوظيفي [66] ، وفكرة السلام الاقتصادي الأمريكية، وهي دعوة إسرائيلية كانت قد ظهرت في كتاب الشرق الأوسط الجديد (1993) .

وتأتي المشاريع السابقة كافةً ضمن الخيار الاستراتيجي الصهيوني للتفكيك، التي تهدف إلى ضرب القضية العادلة للشعب الفلسطيني، ولمنع استمرار تطلع الفلسطينيين لنيل حقوقهم المشروعة [69] ، ويخلق عقبات جديدة أمام إقامة الدولة الفلسطينية [70] ولا يقدم أي تنازل يذكر من جانب إسرائيل، وهو ليس مجالاً لهذه الدراسة.

إلا أن الخطر الاقتصادي للفصل وهو الأهم يتمثل في تفكيك الإنتاج الوطني الفلسطيني من خلال إضعاف التبادل التجاري، وتجزئة الموارد المادية والبشرية، وتقليل المواد الخام الوطنية اللازمة للاقتصاد الفلسطيني، كما يترك الفصل الجغرافي بين الضفة والقطاع أثراً على حجم السوق المحلي، وتقزيمه وتجزئته، وبعثرة الاستثمارات الوطنية من الخارج، بالإضافة الى بعثرة الجهود والسياسات الاقتصادية وخلق المزيد من التناقض في مكونات الشعب الفلسطيني، واقتصاده الوطني، وبالتالي ضياع أهم مكونات المجتمع الفلسطيني.

السيناريو الثاني: بقاء الوضع على ما هو عليه (الانقسام)

بعد أن أقدمت حركة حماس بعد فترة من فوزها بالمقاعد البرلمانية على السيطرة العسكرية على قطاع غزة، أخذت إسرائيل بتعزيز هذه الخطوة من جانبها بفرض القيود على قطاع غزة تحت ذرائع مختلفة، وانفردت بكل طرف من طرفي الانقسام، بل وواصلت موجات متكررة من العدوان العسكري، والحصار الاقتصادي على القطاع، الذي يستمر حتى تاريخه [71] ، وقامت إسرائيل (2009) بتعديل إحدى القرارات العسكرية القديمة رقم 1650، ودخل حيز التنفيذ في ابريل 2010م، الذي يتيح لإسرائيل حق طرد كل فلسطيني يتواجد في الضفة حتى لو كان مولودا فيها، إذا كان والده من غزة، وهذا من شأنه تكريس الفصل بين الضفة والقطاع [72] .

ويؤدي الانقسام السياسي الفلسطيني إلى خسائر كبيرة في الأرواح والجهود والممتلكات الوطنية الفلسطينية [73] ، بالإضافة الى تأثيره السلبي في هبوط التوقعات الاقتصادية وتحولها إلى السلبية، التي من شأنها أن تعرقل جهود التنمية والاستثمار، وأن تؤدي الى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من فرص النمو والانطلاق، كما يسهم هذا الواقع في تشويه الاقتصاد الفلسطيني وإضعاف اقتصاد قطاع غزة، إذ إن اقتصاد غزة صغير الحجم لا يملك الموارد الطبيعية اللازمة، وقوة الشراء فيه ضعيفة، لا مجال فيه للتوصل إلى تنمية اقتصادية مستقرة وطويلة الأمد بدون تصدير جدي للبضائع إلى أسواقه المتاحة في الضفة الغربية [74] .وتعدّ هذه الحالة الفلسطينية من السيناريوهات التي يرغب بها الاحتلال الإسرائيلي لمصير الاقتصاد الفلسطيني، والقضية الفلسطينية بمجملها، ولذلك يعتبر بعض المحللين السياسيين أن إقامة حكومة الوحدة الوطنية كان من أهم الأسباب وراء العدوان الإسرائيلي على غزة [75] ، كما تؤثر هذه الحالة الفلسطينية في موقف الدول كافة وبخاصة المانحة منها، في التوقف عن الالتزام الدولي للفلسطينيين، ويؤدي هذا الخيار إلى سهولة انفراد الاحتلال الإسرائيلي بكل طرف من أطراف الانقسام [76] ،

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة نتائج الانقسام على الوضع الاقتصادي [77] ، إذ إن نسبة البطالة في قطاع غزة وصلت الى 60% في صفوف الشباب خاصة، ونسبة البطالة من القوى العاملة في القطاع وصلت الى 43% وهي الأعلى في العالم، وقد أدت الأحداث التي تحيط بقطاع غزة منذ 2007م إلى إلحاق خسائر بنتائج النمو المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على 50% في نهاية 2014م، وقد أدى الانقسام في القطاع كذلك إلى انتشار الفقر، كما تراجعت التسهيلات الائتمانية المقدمة لغزة من 524.7 مليون$ (2006) إلى 192.3 مليون$ (2010) ، وانخفضت الأيدي العاملة في القطاع السياحي من 2000 عاملاً إلى 600 عاملاً، وانخفض عدد المنشآت في قطاع البناء من 3900 منشأة كانت تشغل حوالي 35 ألف عاملاً إلى 35 مؤسسة تشغل حوالي 2000 عاملاً فقط، وما يقارب من 90% من المصانع قد توقفت عن العمل، وتراجع عدد الشركات المسجلة من 17796 مؤسسة إلى 15483 مؤسسة خلال الفترة من 2007 – 2009، وانخفض عدد الدفيئات الزراعية من 14000 (2006) الى 7000 دفيئة (2010) ، وارتفعت تكاليف الشحن من الموانئ الإسرائيلية إلى غزة، فقدرت التكلفة الإضافية حوالي 400 مليون شيكل سنوياً، وتراجع عدد الشاحنات المحملة بالصادرات من5747 إلى 20 شاحنة، 80 شاحنة للسنوات2009، 2010، على التوالي، وتراجع عدد الشاحنات المحملة بالواردات من 160 ألف عام 2005م إلى 60 ألف شاحنة عام 2010م، كما تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وغزة من 250 مليون$ إلى أقل من 10 مليون$، وخسرت إيرادات قطاع غزة المحولة إلى خزينة السلطة الفلسطينية بمقدار 200 مليون$ سنوياً، ويخسر الاقتصاد الفلسطيني من الانقسام والحصار حوالي 48 مليون$ شهرياً، يقع أكثرها على القطاع الصناعي (33%) ، الزراعة (25%) ، السياحة والخدمات والقطاعات الأخرى (42%) ، ويرى الباحث أن هذه الحالة إن لم تكن من أخطر السيناريوهات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، يمكن أن تكون مساراً حتمياً يؤول إليه الوضع الاقتصادي الفلسطيني نحو التفكيك والفصل في نهاية المطاف إنْ استمر هذا الانقسام، وهي المخاطر العالية التي تنتظر الشعب الفلسطيني بضياع حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة.

السيناريو الثالث: وحدة الاقتصاد الفلسطيني

وقد تواجد هذا السيناريو على أرض الواقع بعد تولي السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور عام 1994م، حين ساد النشاط

الاقتصادي الإيجابي [78] ، والذي استمر الى عام 2007م، وتوافر البنى والهياكل اللازمة لإدارة مؤسسات البلاد، كما وضعت السياسة الاقتصادية التي تخدم الأهداف والطموحات الفلسطينية [79] ، وفي الوقت نفسه، كانت السياسة الإسرائيلية تحاول أن تمحو كل نتائج النمو الاقتصادي الفلسطيني، عندما تتدخل بأحد أدواتها الجائرة بين حين وآخر، حين تكرر الإغلاق للأراضي المحتلة، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل، وانتهاء بمنع حركة البضائع الفلسطينية من المرور عبر الحواجز، إذ أقر بعض الاقتصاديين الإسرائيليين [80] ، بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير [81] ، أن منع تسويق البضائع المنتجة في غزة في أسواق الضفة وإسرائيل يشكل عقبة أساسية أمام تطوير الاقتصاد القائم.

ومن الممكن أن يعود الوضع إلى سابق عهده في ظل بعض التغيرات السياسية التي أحدثتها الفترة السابقة، تلك التي يمكن أن تكون مرحلة جديدة من الوحدة الوطنية في ظل مصالحة وطنية شاملة، أو جزئية، تحت توافق بإدخال بعض التحسينات المقبولة للطرفين على واقع الانقسام [82] ، دون الوصول إلى حالة الفصل والتفكيك.

ويرى الباحث، أن التواصل الاقتصادي والسياسي بين الضفة والقطاع يعني النمو والازدهار للاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، ورفع مستويات المعيشة، وخلق فرص عمل جديدة، ولا شك في أن عدم ظهور نتائج إيجابية واضحة جداً في أداء السلطة الفلسطينية قبل عام 2007م كان نتيجة للسياسات الإسرائيلية المتكررة نحو السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وعدم السماح بتطوره، ووصوله إلى حالة من الإمكانات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية [83] ، وسيؤدي التواصل حتما إلى زيادة إمكانات الإنتاج في المجتمع الفلسطيني، الذي يسببه التوسع في السوق، وتبادل المواد الخام، ونمو فرص جديدة للاستثمار، بالإضافة إلى زيادة فرص المنافسة، كما أن التواصل بين الضفة والقطاع سيؤدي إلى عودة الروابط الأسرية والاجتماعية إلى سابق عهدها في الضفة والقطاع، إذ تشير الإحصاءات أن 25% من سكان القطاع لديهم صلات قرابة مع سكان الضفة.

وتستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية في حال الاستقرار والوحدة القيام بالسيطرة على مقدرات وثروات الشعب العربي الفلسطيني واستغلالها وفق إمكانات الدولة العتيدة، لا سيما وأن أن الأراضي الفلسطينية تتمتع بخيرات عديدة منها [84] أملاح البحر الميت، كما يتوفر إمكانات عالية لصناعة الإسمنت، والخزف والسيراميك، وصناعة الجير والجبس، والصوف الصخري [85] ، وهناك إمكانية لاستخراج واستخدام طاقة الغاز الحيوي في الأراضي الفلسطينية [86] بعد اكتشاف الغاز في مياه غزة، ويتفق الباحث مع الرأي القائل أن ناتج النمو المحلي الإجمالي يمكن أن يكون أعلى بنحو 4 مرات عما هو عليه الآن، إذا بقيت الضفة والقطاع تحت سلطة اقتصادية فلسطينية واحدة، ودون حصار اقتصادي [87] ،

السيناريو الرابع: الضفة والقطاع مع التكامل الإقليمي العربي

وهذا السناريو افتراضي لم يكتب له الظهور في الواقع الفعلي حتى الآن، إذ ظل سائداً حتى نهاية الانتداب البريطاني في فلسطين عام 1948م، ويأمل الفلسطينيون العودة إلى إقامة علاقات من التكامل الإقليمي مع الأمة العربية، تخدم الاقتصاد الفلسطيني وتعزز وجوده [88] ، سواء أكان بسياسة الدولة الأولى بالرعاية، أم المعاملة بالمثل من جانب السياسات الاقتصادية العربية للإنتاج الفلسطيني، أم بالاتحاد النقدي والجمركي، أم من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية، أم اتفاقيات التعاون للمناطق الحرة [89] أم بالمشروعات العربية المشتركة، أم بحالات الاندماج الاقتصادي الكامل في الاقتصاديات العربية المحيطة الذي سيمثل الرافعة الاقوى للتنمية الاقتصادية ومدى قدرتها على تطوير بناء الاقتصاد الفلسطيني، ودعم المشروع الوطني الفلسطيني نحو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ويمكن القول، إنّ صورة التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي لا تظهر ولا يمكن حدوثها إذا كان هناك فصل اقتصادي بين المكونات الفلسطينية، الضفة والقطاع والقدس، بل سيكون التكامل الاقتصادي العربي الفلسطيني مؤثراً جداً وفعالاً إذا ظلت القدس والضفة والقطاع في كيان اقتصادي موحد يسهم قطاع غزة بها بتكامله الإقليمي مع مصر، ومنها الى الأقطار العربية المحيطة كافة في القارة الافريقية، بينما تسهم القدس والضفة الغربية بما فيها الأغوار بالتكامل الاقتصادي العربي عبر المملكة الأردنية والأقطار المحيطة كافة في القارة الآسيوية [90] ، كما يكون التكامل الاقتصادي العربي الفلسطيني عبر تجارة الترانزيت التي تتمتع بها فلسطين منذ فجر التاريخ [91] لكونها ملتقى الشرق والغرب وملتقى القارات الثلاث، وهذا من شأنه أن يعود بالمنافع المتبادلة بين فلسطين والأقطار العربية الأخرى كافة [92] .ويمكن دخول الاقتصاد الفلسطيني في صورة الاتحاد النقدي [93] ، مع الأردن أو مع مصر، وعدم الدخول في الاتحاد النقدي مع إسرائيل، بل إن مزايا الدخول في الاتحاد النقدي مع الأردن تفوق مزايا إصدار نقد وطني فلسطيني مستقل [94] ، إذ يوسع قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التصدير وتنويع أسواقه، ويساعد في التغلب على مشكلة صغر حجم السوق في الاقتصاد الفلسطيني، ويسهل من التخلص من تبعية الاقتصاد الإسرائيلي، كما يسهم في تسهيل توفر المواد الخام الأرخص نسبياً، ويجني الاقتصاد الفلسطيني في حال التكامل مع الدول المجاورة، والتحرر من قيود الاقتصاد الإسرائيلي الكثير من المكاسب الاقتصادية، إذ ستتضاعف الصادرات الفلسطينية بنسبة 98% إذا انتقلت من التجارة المقيدة في الوضع الحالي إلى التجارة غير المقيدة مع الأردن وإسرائيل وكافة دول العالم، أما الواردات فإنها ستزيد بنسبة 11%، وسيقل العجز في الميزان

التجاري بنسبة 20%، وسيتحرك معدل الصادرات إلى الواردات من 25% الى 46%، ومعدل الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11% الى 21%، لأن تعزيز فرص النمو الاقتصادي والاستفادة من تعاظم الإنتاج والتخصص، وصولا إلى اقتصاد المعرفة سيكون أهم نتائج هذا التكامل [95].

الجدول رقم (2)

يوضح العلاقة التكاملية في الحسابات القومية بين القدس والضفة والقطاع لعام 2013م.

البند	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
الناتج المحلي الإجمالي	7,477.0	5,464.3	2.012.7
الدخل القومي الاجمالي	8,068.5	6,015.3	2,053.2

البند	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
الدخل المتاح الاجمالي	8,703.0	6,381.0	2,322.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	1793	2214	1183
نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي	1935	2437	1207
نصيب الفرد من الدخل المتاح الاجمالي	2087.3	2585.6	1364.7
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	8,516	6,179	2,337
الادخار	186.8	202	- 15.3
صافي التحويلات من الخارج	634	366	268
صافي الدخل من الخارج	591.5	551.0	40.5

المبلغ بالمليون دولار، ونصيب الفرد بالدولار فقط، والقيم بالأسعار الثابتة، ما لم يذكر خلاف ذلك، المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتب فلسطين الاحصائي السنوي 2014م، ص145 وما بعدها

الجدول رقم (3)

يبين مساهمة القطاعات الإنتاجية في النشاط الاقتصادي في القدس

البند [96]	الصناعة	النقل والمواصلات	النقل والتخزين	المعلومات والاتصالات	الإنشاءات	الخدمات	التجارة الداخلية
الناتج المحلي	440,893	8,686	33,525	185.2	415.6	296,149	528,481
عدد العاملين	4080	253	933	9	25	12122	10875
الاستهلاك الوسيط	159,983	4,922	20,080	34.5	99.6	69,842	55,019
القيمة المضافة	280,983	3,763	13,444	150.7	.316	226,307	437,461

الأرقام بالأسعار الثابتة، المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتب القدس الاحصائي السنوي 2015م، ص150 وما بعدها

النتائج:

1. تبين أن إسرائيل تلتزم بخيار استراتيجي تجاه القضية الفلسطينية، يتطلب فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس، وتفكيك المكونات الجغرافية الفلسطينية، وتسعى جاهدة من أجل تحقيقه

2. يسير اقتصاد القدس واقتصاد قطاع غزة نحو الابتعاد عن الاقتصاد الفلسطيني، ويتراجع حجم كل منهما في النشاط الاقتصادي الفلسطيني بفعل الإجراءات الاسرائيلية.

3. تعرقل إسرائيل جهود السلطة الفلسطينية في أداء دورها الاقتصادي والتنموي في القدس الشرقية.

4. أضر الانقسام الداخلي بالقضية الفلسطينية من ناحية، وبالاقتصاد الفلسطيني الهش من ناحية أخرى.

5. تعدّ علاقات التكامل الاقتصادي بين فلسطين والدول الشقيقة المجاورة، علاقة تاريخية منذ فجر التاريخ، ويسهم الاقتصاد العربي في تحقيق درجات عليا من التطور الاقتصادي الفلسطيني والتنمية.

6. تشكل تجارة الترانزيت نشاطاً اقتصادياً أصيلاً منذ القدم في الاقتصاد الفلسطيني، وتسهم وحدة الاقتصاد الفلسطيني وتكامله العربي في إعادة بعث ذلك النشاط.

التوصيات:

1. ضرورة العمل من جانب السلطة الفلسطينية لإيجاد الضغط الدولي اللازم بهدف منع إسرائيل مواصلة إجراءاتها التي تسعى الى تفكيك مكونات الاقتصاد الفلسطيني (قطاع غزة، الضفة الغربية، القدس الشرقية، الأغوار) .

2. إمكانية ضياع الفرص الاقتصادية، وغياب الاستثمار وتراجع السوق المحلي أمام الاقتصاد الفلسطيني، إذا استمر

الانقسام، ما يلحق ضرراً يتساوى مع أهداف الاحتلال.

3. ضرورة وضع خطة متكاملة من جانب السلطة الفلسطينية تهدف لإعادة الوحدة بين مكانات الاقتصاد الفلسطيني، وتعزيز قوة كل من اقتصاد القدس واقتصاد القطاع في المشاركة في الاقتصاد الفلسطيني.

4. تعزيز جهود السلطة الفلسطينية في وضع الخطة التنموية العامة لإزالة التشوه في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تعزيز دور القطاع الخاص، في وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية، ومنحه مساحة أوسع للتحرك الاستثماري والتنموي.

5. يعدّ خيار المصالحة الوطنية ووحدة الاقتصاد الفلسطيني ركناً أساسياً في التنمية الاقتصادية ورافعة قوية في التخلص من الاحتلال.

6. إجراء التنسيق اللازم بين السلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية بهدف التخلص من العقبات كافة، التي تعترض مسار التكامل الفلسطيني مع الاقتصاد العربي، وإحياء تجارة الترانزيت.

الهوامش:

1. Arie Arnon (2007) , Israel policy towards the occupied Palestinian territories, p. 573
2. عليان، نافذ، (1988) ، الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والاستقلال، ص35
3. النقيب، فضل، (1997) ، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، مرجع سابق، ص21
4. منصور، أنطوان، (1984) ، اقتصاد الصمود، ص96، الاونكتاد، (1987) ، القطاع المالي الفلسطيني، ص143
5. عبد الكريم، نصر، (2004) ، خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص18، ص34
6. النقيب، فضل، (1997) ، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، ص29
7. منصور، أنطوان، (1984) ، اقتصاد الصمود، ص39، شحادة، رجا، (1990) ، قانون المحتل، إسرائيل والضفة الغربية، ص118
8. أبو الحسن، أحمد، (1994) ، الحسابات القومية في الضفة والقطاع، ص23
9. محور العدد، (1989) ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة عام 1967م، ص16.
10. Plessner (1994) , Y. The political economy of Israel, P37
11. محمد، رسلان، و عبد الكريم، نصر، (2012) ، السياسة الضريبية للسلطة الفلسطينية، ص62
12. للتفصيل عن الاتفاقيات، انظر الموقع الالكتروني .www paltrade. org قسم Trade Agreements
13. دائرة الشئون الاقتصادية، (1993) ، م. ت. ف، الفصل الرابع من القسم الرابع من البرنامج العام لأنماء الاقتصاد الفلسطيني للسنوات 1994م– 2000م، تموز 1993م، نشر في مجلة صامد الاقتصادي، الأعداد من –94 102
14. محمد، رسلان، و عبد الكريم، نصر، (2012) ، السياسة الضريبية للسلطة الفلسطينية، ص64
15. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، (2000) ، أثر المواجهات والقيود المفروضة على الحركة وإجراءات اغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني، ص5.
16. عبد الرازق، عمر و آخرون، (2001) ، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، ص47
17. عبد الكريم، نصر، (2008) ، تقييم بيئة وأداء الاقتصاد الفلسطيني، ص120
18. شعبان، عمر، (2004) ، التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية، ص106

19. مركز الزيتونة للدراسات، (2009) ، معاناة قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، ص5
20. جمعية مسلك، (2015) ، الثمن الاقتصادي لعملية الفصل، ص5
21. فيلدمان، شاي، و الشقاقي، خليل، (2014) ، استقرار العلاقات بين إسرائيل وغزة، ص191
22. مركز الزيتونة للدراسات (2009) ، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ص6
23. وزارة الاقتصاد الوطني (2009) ، التقديرات النهائية للخسائر الاقتصادية للقطاع، ص6
24. ماس (2011) ، أعباء الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص، ص–1 10
25. عبد الله، سمير، (2013) ، تأثير الاستيطان على اقتصاد القدس الشرقية، ص29،
26. الاونكتاد، (2013) ، الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية، ص9
27. سالم، وليد، (2010) ، القدس بين السياسة الإلحاقية الإسرائيلية، ص109
28. الخالدي، رحاء، (2014) ، لا يوجد اقتصاد فلسطيني واحد على الأرض، ص17
29. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) ، كتاب القدس الاحصائي السنوي 2015م، ص133
30. عبد الرحمن، عزمي، (2013) ، الأوضاع الاقتصادية في القدس الشرقية في ظل القانون الإسرائيلي، ص90
31. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) ، كتاب القدس الاحصائي السنوي، ص139
32. قرش، محمد، (2013) ، الاقتصاد المقدسي، تدهور مستمر وتنمية بعيدة، ص87، مقبول، هاني، (1987) ، الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، ص24
33. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) ، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014م، ص15
34. المصدر السابق، ص16
35. المصدر السابق، ص18
36. مقبول، هاني، (1987) ، الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، ص–21 22
37. موسى، شحادة، (1973) ، التعليم في قطاع غزة، ص114، الصوراني، غازي، (1991) ، قطاع غزة (–1948 1956) ، ص17
38. الرملاوي، نبيل، (2012) ، قطاع غزة بين التحرر والهيمنة الإسرائيلية، ص46
39. الأونكتاد (2013) ، الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية، ص2
40. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) ، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، ص48
41. المرجع السابق، ص50
42. خليفة، محمد، (2000) ، الاقتصاد الفلسطيني على أبواب الالفية الثالثة، ص18.
43. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) ، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، ص52
44. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (2014) ، التقرير السنوي، ص33
45. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) ، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، ص52
46. المرجع السابق، ص53
47. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) ، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، ص23
48. المرجع السابق، ص26
49. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) ، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول، ص2
50. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) ، أداء الاقتصاد الفلسطيني، ص15
51. المرجع السابق، ص115
52. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014) ، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، ص134
53. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013) ، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثالث، ص2.
54. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، ص19
55. متوسط نصيب العامل بالدولار من القيمة المضافة بقسمة اجمالي القيمة المضافة على عدد العاملين.
56. أبراش، إبراهيم، (2012) ، الثورات العربية وصعود الإسلام السياسي، ص9، البشتاوي، عماد، (2012) ، الثورات العربية والقضية الفلسطينية، ص39
57. كيالي، ماجد، (2012) ، المصالحة الفلسطينية، والازمة الوطنية الفلسطينية، ص101، المصري، هاني، (2012) ، مستقبل المصالحة، انهاء الانقسام ام ادارته؟ ، ص109
58. حماد، مجدي، (2000) ، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي– الصهيوني، ص147
59. تندر التصورات الصهيونية لضم القطاع الى إسرائيل،

بينما استمدت الكثير من تلك التصورات خطة غيورا ايلاند لفصل القطاع، شعبان، خالد، وموسى، رائد، (2015) ، قطاع غزة، رؤى إسرائيلية، ص227 وما بعدها

60. المسلمي، عاطف، (2014) ، قراءة تحليلية في أسباب ودوافع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ص115

61. المدهون، ماجد، (2005) ، الأفكار والمشاريع المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية، ص75 وما بعدها، أبو هلال، محمود وحمدان، أحمد، (2015) ، الأبعاد الديموغرافية والسياسية في مشاريع التسوية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، ص248

62. أعلن الملك حسين عن فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية في 31 يوليو عام 1988م

63. روابط القرى ظهرت بعد فوز الشخصيات الوطنية في انتخابات بلديات الضفة 1976م، انظر: بشير، عمر، (2014) ، إسرائيل وروابط القرى، ص118، شحادة، رجا، (1990) ، قانون المحتل، ص171

64. عوكل، طلال، (2004) ، الأداء الفلسطيني قبل وأثناء وإثر عملية اخلاء قطاع غزة، ص40

65. كيالي، ماجد، (1991) ، التصورات والمشاريع الإسرائيلية لقطاع غزة، ص47، شهابي، غسان، (1991) ، القدس في مشاريع التسوية الإسرائيلية، ص139

66. جاء هذا المصطلح في تقرير هارفارد للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط الذي وضع في حزيران– يونيو 1993م، انظر: كيالي، ماجد، (1994) ، السياسي والاقتصادي في مشروع هارفارد حول اقتصاديات السلام في المرحلة الانتقالية، ص240

67. سلامة، عبد الغني، (2014) ، مشروع السلام الاقتصادي، ص216

68. نشرت المبادرة المعروفة ب (متابعة الدعم الدولي في فلسطين) تقريراً كشفت فيه أن 72% من أموال الدعم الدولي لفلسطين تصب في الاقتصاد الإسرائيلي، وقد جاء تقريرها استناداً الى الخبير الاقتصادي شير هيفر Sher Hever الذي أكد ان سياسة تحويل وتخريب الدعم التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية إزاء المساعدات للفلسطينيين تمنع تحقيق الاستفادة منها، من خلال الضرائب والرسوم، ورسوم النقل وشراء السلع والمواد الخام الإسرائيلية، انظر موقع السفير الاقتصادي بتاريخ 17/ 11/ 2015م، www. alsafeernews. com

69. حماد، مجدي، (2000) ، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني، مرجع سابق، ص153

70. العبيدي، حسن، (1994) ، الاقتصاد الفلسطيني وعلاقة المستقبل مع دول الجوار، صامد الاقتصادي، ع96، ص131

71. مركز الزيتونة للدراسات (2009) ، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، مرجع سابق، ص5، جمعية مسلك (2015) ، الثمن الاقتصادي لسياسة الفصل، مرجع سابق، ص5

72. وضعت إسرائيل القرار العسكري بشأن «التسلل» عام 1969م، وعدلته سنة 2009م، برقم 1650، ودخل القرار التنفيذ الفعلي عام 2010م، المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2010) ، ع20، ص3، وانظر شحادة، رجا، (1990) ، قانون المحتل، إسرائيل والضفة الغربية، ص116

73. المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2013) ، العدد رقم 36، ص9، عودة، سيف الدين، (2014) ، الآثار والدروس المستفادة من الانقسام، ص32

74. جمعية مسلك (2012) ، (مركز للدفاع عن حرية الحركة) ، ما هي سياسة الفصل؟ ، ص4

75. فرح، جعفر، (2014) ، المصالحة وإعادة بناء الشعب الفلسطيني، ص14، المسلمي، عاطف، (2014) ، قراءة تحليلية في أسباب ودوافع العدوان، ص115

76. فيلدمان، شاي، (2014) ، خليل الشقاقي، استقرار العلاقات بين إسرائيل وغزة، ماذا سيأخذ؟ ، ص193،

77. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (2015) ، بيان صحفي: اقتصاد غزة على حافة الانهيار، 21/ 5/ 2015، ماس (2011) ، أعباء الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص، ص–1 10

78. النقيب، فضل، (1997) ، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، مشكلات المرحلة الانتقالية، ص93

79. عليان، نافذ، (1988) ، الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والاستقلال، شئون فلسطينية، ص 35

80. من هؤلاء الخبراء: البروفيسور إفرايم كلايمن وهو شريك في صياغة اتفاقية باريس 1994م، كتب عدة مقالات حول اعتماد اقتصاد غزة على التصدير، والبروفيسور يتسحاك غال، كان قد كتب لمركز بيرس للسلام تقريراً حول معابر قطاع غزة، بعنوان: السياسة الإسرائيلية من منظور واسع، والذي نشر عام 2011م.

81. The World Bank (2012) , Stagnation or Revival?, Palestinian Economic Prospects,

82. العجلة، مازن، (2014) ، الابعاد الاقتصادية لاتفاق المصالحة، ص27

83. جمعية مسلك، (2015) ، الثمن الاقتصادي لعملية الفصل، ص11

84. العتيلي، شداد، (1993) ، استغلال الخامات الطبيعية في الدولة الفلسطينية، ص10

85. حردان، طاهر، (1983) ، الصناعة ومستقبل تطويرها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص24

86. جابر، عبد المالك، (1993) ، آفاق استخدام طاقة الغاز الحيوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي، السنة 15، العدد 93، ص20

87. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (2015) ، بيان صحفي: اقتصاد غزة على حافة الانهيار، 21/ 5/ 2015

88. النقيب، فضل، (1997) ، آفاق توظيف العمق العربي في التنمية الفلسطينية، ص76

89. حشيش، عادل، (1992) ، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص251

90. وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية مع الدول ضمن الاتفاق الإقليمي عام2001م، حول " الطرق الدولية في المشرق العربي"، النقيب، فضل، (1997) ، آفاق توظيف العمق العربي في التنمية الفلسطينية، ص79

91. ظلت فلسطين من أكثر الدول التي تستفيد من تجارة العبور (الترانزيت) عبر التاريخ، والتي منحت لاقتصادها مزيداً من الاعتماد على الذات وتكوين الأرصدة النقدية من العملة الصعبة، وقد توقفت هذه التجارة بعد حرب 1948م، بسيسو، فؤاد، (1994) ، الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، ص54

92. الأونكتاد، (2004) ، تيسير التجارة العابرة والنقل البحري من أجل إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني، ص9

93. النقيب، فضل، (1997) الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، ص138

94. المرجع السابق، ص145

95. الجعفري، محمود، (1995) ، التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة، ص77

96. المبلغ بالألف دولار، ما لم يذكر خلاف ذلك. والجدول من اعداد الباحث، قطاع الصناعة ص161، النقل والمواصلات ص150، النقل والتخزين ص152، المعلومات والاتصالات ص153، الانشاءات ص158، الخدمات ص173، والتجارة الداخلية ص177.

المصادر والمراجع:

1. أبراش، إبراهيم، الثورات العربية وصعود الإسلام السياسي، شئون فلسطينية، العدد 247، شتاء 2012م

2. أبو الحسن، أحمد، الحسابات القومية في الضفة والقطاع، مكتب الإحصاء الفلسطيني، دمشق، 1994م.

3. أبو هلال، محمود و حمدان، أحمد، الأبعاد الديموغرافية والسياسية في مشاريع التسوية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، ورقة مقدمة لمؤتمر بعنوان: غزة، المكان والحضارة، نظمته جامعة القدس المفتوحة، –26 27 يناير 2015م،

4. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي، 2014م، (باللغة العربية)

5. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بيان صحفي: اقتصاد غزة على حافة الانهيار، والبطالة بين الشباب هي الأعلى في المنطقة، القدس، 21/ 5/ 2015م

6. الجهاز المركزي للإحصاء، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014م، رام الله، مايو 2015م،

7. الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثالث 2013م، 2013م

8. الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الأول 2015م، كانون ثاني–أذار 2015م

9. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب القدس الاحصائي السنوي 2015م، رام الله، حزيران، 2015م

10. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2014، رام الله، ، ديسمبر 2014م

11. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2014، ابريل 2015م

12. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، وآخرين، رام الله، عدد20، حزيران 2010م

13. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، وآخرين، رام الله، العدد السنوي 2013م، رقم 36، 2014

14. بسيسو، فؤاد حمدي، الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، دار الجليل، عمان، 1994م

15. بشتاوي (ال) ، عماد، الثورات العربية والقضية الفلسطينية، شئون فلسطينية، العدد 247، شتاء 2012م،

16. بشير، عمر صالح، إسرائيل وروابط القرى من نشأتها الى حلها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس،

2014م،

17. جابر، عبد المالك، آفاق استخدام طاقة الغاز الحيوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي، السنة 15، العدد 93

18. جرباوي (ال) ، علي ، فصل الضفة عن القطاع، مأزق تفاوضي، أم خيار استراتيجي إسرائيلي؟ منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، رام الله، أذار 1999م

19. جعفري (ال) ، محمود، التجارة الخارجية السلعية، للضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، رام الله، 1995م

20. جمعية مسلك، (مركز للدفاع عن حرية الحركة) ، الثمن الاقتصادي لعملية الفصل، جوانب اقتصادية لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، تل أبيب، كانون ثاني 2015م

21. جمعية مسلك، (مركز للدفاع عن حرية الحركة) ، ما هي سياسة الفصل؟ ، تل أبيب، حزيران 2012م

22. حردان، طاهر، الصناعة ومستقبل تطويرها في الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة، العدد 45، 1983م

23. حشيش، عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1992

24. حماد، مجدي، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني، ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، لمناقشة ورقة عمل تقدم بها د. عبد الاله بلقزيز بعنوان موضوعات سياسية من اجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ونشرت اعمالها في المستقبل العربي، السنة 22، العدد 246، أغسطس 1999م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، نوفمبر 2000م،

25. خالدي (ال) ، رجا، لا يوجد اقتصاد فلسطيني واحد على الأرض، بل اقتصاديات مشتتة، القدس الاقتصادي، العدد 16، أيار 2014م

26. خليفة، محمد، الاقتصاد الفلسطيني على أبواب الالفية الثالثة، صامد الاقتصادي، السنة 22، العدد 119، كانون ثاني– آذار 2000م،

27. رملاوي (ال) ، نبيل، قطاع غزة بين التحرر والهيمنة الإسرائيلية، الوضع القانوني لقطاع غزة، شئون فلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله، فلسطين، العدد 248، ربيع 2012.

28. سالم، وليد، القدس بين السياسة الإلحاقية الإسرائيلية، والرد الفلسطيني المعاكس، مؤتمر " القدس حاضر ومستقبل " عقد في حرم جامعة القدس، –26 27/ 4/ 2010م، منشور في سلسلة أوراق فلسطينية (2) ، دائرة شئون القدس

29. سلامة، عبد الغني، مشروع السلام الاقتصادي، وإعادة اعمار غزة، هل ينجحان بحل القضية الفلسطينية، شئون فلسطينية، مركز الأبحاث، م. ت. ف، رام الله، العدد 258، خريف 2014م،

30. 30– شحادة، رجاء، قانون المحتل، إسرائيل والضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1990م.

31. 31– عبد الرازق، عمر، وأخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني (28/ 9/ 2000م– 30/ 6/ 2001م) ، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله، كانون أول 2001م.

32. شعبان، خالد، و موسى، رائد، قطاع غزة، رؤى إسرائيلية، ورقة بحث في المؤتمر الذي نظمته جامعة القدس المفتوحة، بعنوان: غزة، المكان والحضارة، بتاريخ –25 26/ 1/ 2015م، الكتاب الثاني، يناير2015م

33. شعبان، عمر، التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 29/ 30، السنة 3، كانون ثاني– شباط 2004م

34. شهابي، غسان، القدس في مشاريع التسوية الإسرائيلية، صامد الاقتصادي، السنة13، ع85، تموز–ايلول1991م

35. صامد الاقتصادي، محور العدد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة عام 1967م، ع77، السنة 11، تموز– أيلول 1989م

36. صامد الاقتصادي، محور العدد، خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الاقتصادي في ظل الانتفاضة، ع–123 124، السنة 23، كانون ثاني– حزيران2001

37. صوراني (ال) ، غازي، قطاع غزة (–1948 1956) ، الأوضاع الاجتماعية والسياسية، صامد الاقتصادي، السنة 13، العدد 84، نيسان– حزيران 1991م

38. عبد الرحمن، عزمي، الأوضاع الاقتصادية في القدس الشرقية في ظل القانون الاسرائيلي، نشرت في سلسلة أوراق القدس (8) ، ورقة عمل مقدمة للندوة "الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس"، نظمتها دائرة شئون القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، في القدس بتاريخ 19/ 5/ 2013

39. عبد الكريم، نصر، تقييم بيئة وأداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين 1994م– 2007، أوراق فلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام

الله، فلسطين، العدد الأول، ربيع 2008،

40. عبد الكريم، نصر، خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة في اللقاء التشاوري الفلسطيني حول الوضع الاقتصادي الفلسطيني الراهن وفرص التنمية"، والمنعقد في رام الله يومي 14 – 15 أبريل نيسان 2004، توطئة للمنتدى العربي/ الدولي الذي عقد في بيروت في ايلول 2004 بتنظيم من الاسكوا، رام الله، آذار 2004م

41. عبد الله، سمير ، الاقتصاد الفلسطيني، الفجوة الخارجية والفجوات الداخلية، الجذور والأسباب والحلول، ورقة مقدمة للمشاركة في المؤتمر السنوي لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، رام الله، بعنوان " وحدة الاقتصاد الفلسطيني، رافعة للتحرر الوطني ولتحقيق التنمية المستدامة" خلال الفترة من 23 – 24 كانون ثاني 2011م

42. عبد الله، سمير، تأثير الاستيطان على اقتصاد القدس الشرقية، نشرت في سلسلة أوراق القدس (8) ، ورقة عمل مقدمة للندوة "الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس"، نظمتها دائرة شئون القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، في القدس بتاريخ 19/ 5/ 2013

43. عبيدي (ال) ، حسن، الاقتصاد الفلسطيني وعلاقة المستقبل مع دول الجوار، صامد الاقتصادي، السنة 16، حزيران1994م، ع96

44. عتيلي (ال) ، شداد، استغلال الخامات الطبيعية في الدولة الفلسطينية، صامد الاقتصادي، السنة15، العدد 93، أيلول 1993م

45. عجلة (ال) ، مازن، الابعاد الاقتصادية لاتفاق المصالحة، السيناريوهات المتوقعة، ورقة مساهمة في ورشة عمل بعنوان " الآثار الاقتصادية والوظيفية للمصالحة الفلسطينية " مجلة قراءات استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، السنة السابعة، العدد 16، نوفمبر 2014م

46. عليان، نافذ، الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والاستقلال، شئون فلسطينية، تشرين ثاني 1988م، ع188،

47. عودة، سيف الدين، الآثار والدروس المستفادة من الانقسام، ورقة مساهمة في ورشة عمل بعنوان " الآثار الاقتصادية والوظيفية للمصالحة الفلسطينية " منشورة في مجلة قراءات استراتيجية، سبق الإشارة اليها.

48. عوكل، طلال، الأداء الفلسطيني قبل وأثناء واثر عملية اخلاء قطاع غزة، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 29/ 30، السنة 3، كانون ثاني– شباط 2004م

49. فرح، جعفر، المصالحة وإعادة بناء الشعب الفلسطيني، ما بين رؤيا إعادة بناء الشعب الفلسطيني والمصالح الإسرائيلية، المصالحة الفلسطينية، المواقف المحلية والإقليمية والدولية، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية السابع، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2014م،

50. فيلدمان، شاي، خليل الشقاقي، استقرار العلاقات بين إسرائيل وغزة، ماذا سيأخذ؟ ، المركز الملكي للدراسات الشرق أوسطية، أغسطس 2014م، الناشر مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة11، أكتوبر 2014م،

51. موسى، شحادة، التعليم في قطاع غزة، شئون فلسطينية، العدد 14، تشرين أول 1973م،

52. قرش، محمد خضر، الاقتصاد المقدسي، تدهور مستمر وتنمية بعيدة، شئون فلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، العدد 253 – 254، صيف– خريف 2013م،

53. كنفاني، نعمان، الدولة الفلسطينية، تكامل الاقتصاد على الرغم من الجغرافيا، ورقة مقدمة للمشاركة في المؤتمر السنوي لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، رام الله، خلال الفترة من 23 – 24 كانون ثاني 2011م، بعنوان " وحدة الاقتصاد الفلسطيني، رافعة للتحرر الوطني ولتحقيق التنمية المستدامة

54. كيالي، ماجد، التصورات والمشاريع الإسرائيلية لقطاع غزة، صامد الاقتصادي، ع84، السنة 13، نيسان – حزيران1991م

55. كيالي، ماجد، السياسي والاقتصادي في مشروع هارفارد حول اقتصاديات السلام في المرحلة الانتقالية، صامد الاقتصادي، ع96، السنة 16، نيسان – حزيران1994م،

56. كيالي، ماجد، المصالحة الفلسطينية، والازمة الوطنية الفلسطينية، شئون فلسطينية، العدد 247، شتاء 2012م،

57. محمد، رسلان، و عبد الكريم، نصر، السياسة الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومدى تحفيزها للنشاط الاستثماري الخاص، شئون فلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله، فلسطين، العدد 248، ربيع 2012

58. مدهون (ال) ، ماجد، الأفكار والمشاريع المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

59. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، قسم الأرشيف والمعلومات، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، (2/ 12/ 2008م – 18/ 1/ 2009م) ، 2009م

60. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، قسم الأرشيف والمعلومات، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، تقرير معلومات رقم 1، 2009م

61. مسلمي (ال) ، عاطف، قراءة تحليلية في أسباب ودوافع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تموز– آب 2014م، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة 11، العدد 42 – 43، يوليو –أكتوبر 2014م

62. مصري (ال) ، هاني، مستقبل المصالحة، انهاء الانقسام ام ادارته؟ ، شئون فلسطينية، العدد 247، شتاء 2012

63. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، أعباء الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص، وسبل تخفيفها، مائدة مستديرة (1) ، 23 أذار 2011م

64. مقبول، هاني نايف، الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، (أطروحة ماجستير) ، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1987م

65. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، أثر المواجهات والقيود المفروضة على الحركة وإجراءات اغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني (28 أبلول– 26 تشرين الثاني 2000م) ، غزة– فلسطين، 2000م،

66. منصور، أنطوان، اقتصاد الصمود، (أطروحة دكتوراه) ، ترجمة حنا الغاوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1984م

67. منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشئون الاقتصادية، البرنامج العام لأنماء الاقتصاد الفلسطيني للسنوات 1994م– 2000م، تموز 1993م

68. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية، الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك، النسخة العربية، نيويورك 2013م،

69. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاونكتاد، القطاع المالي الفلسطيني تحت الاحتلال، جنيف، 8 تموز 1987م

70. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاونكتاد، تيسير التجارة العابرة والنقل البحري من أجل إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتنميته، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004م،

71. نقيب (ال) ، فضل، آفاق توظيف العمق العربي في التنمية الفلسطينية، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الذي عقده معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيسه، بعنوان " أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة " رام الله، حزيران 2005م،

72. نقيب (ال) ، فضل، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، مشكلات المرحلة الانتقالية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1997م.

73. وزارة الاقتصاد الوطني، التقديرات النهائية للخسائر الاقتصادية للقطاع جراء الحرب، غزة، فلسطين، 2009،

المواقع الالكترونية:

1. مركز التجارة الفلسطينية بال تريد، www. paltrade. org

2. دائرة شئون القدس، www. alqudsgateway. ps

3. الغرفة التجارية الصناعية العربية – القدس www. jacci. org

4. غرفة تجارة وصناعة رام الله www. ramallahcci. org

5. جمعية مسلك (الحق في المرور) ، تل أبيب، www. gisah. org

6. جمعية حقوق المواطن، تل أبيب، www. acri. org. il

7. القدس الاقتصادي www. aliqtisadi. ps

المراجع الأجنبية

1. *Arnon, Arie, Israel policy towards the occupied Palestinian territories, the economic dimension (1967- 2007) , Middle East Institute, Middle East Journal, Volume 61, No. 4, Autumn 2007*

2. *The World Bank, Stagnation or Revival?, Palestinian Economic Prospects, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, March 2012,*

3. *Plessner Y, The political economy of Israel, from ideology to stagnation, Albany, State university of New York press, 1994*